

من العيال المرأة وحدها ولذا قال قاضي خان فاضلا عن نفقة عياله واولاده الصغار انتهى وعيال الرجل من عليه نفقته كذا في  
 البناء **قوله** لا اشك في سقوط الحج عن مسن لا يخفى ان عبارته الى  
 القاسم الصغار اوفق برواية ابن شجاع لان ذكر سقوط نفقة اصل  
 الوجوب كذا في العوائد القرشية **قوله** البادية عندى دار الحرب  
 قال الكرماني والبادية عندى بمنزلة دار الحرب انتهى **قوله** ان كان  
 الغالب في الطريق السلامة يجب ظاهرا انه شرط اصل الوجوب كما  
 في رواية ابن شجاع قاله القاسمي على **قوله** بشرط محرم قال في البرهان  
 ولو رضعا او مصاهرة انتهى فلو احرمت بالآخره حتى كالمحصن كما في البرهان  
 عن منية المفتي **قوله** ولا يصحى قال في الجوهر والمراهق كالبالغ **قوله**  
 ولا يمنون غير موجود بخط المص ولا في البيهقي وبعض نسخ من بعض  
**قوله** او زوج اى مكلف كما في البرهان **قوله** لامرأة ولو يجوز الا في  
 البرهان **قوله** في مسافر سفر قديده لا يباح فيها دونها كما صح في  
 في البرهان وغيره **قوله** وهي ثلاثة ايام فصاعدا اما اذا كان اقل  
 فعلها ان يخرج للحج بغير محرم ولا زوج الا اذا كانت معتدة فلا يخرج  
 حتى تنقض عدتها وفي البحر الزاخر ولا يجوز لها ان يخرج بغير محرم  
 او زوج مسير سفر فلو خرجت بغيرها مع الكراهة انتهى **قوله**  
 لقوله عليه السلام ان حصله الاستدلال بجملة اخرج بدون زواج  
 او محرم على كونه شرطا والتأمل لصادق يفيد ان الاستدلال بان  
 على كونه شرط وجوب الادا صحیح بخلاف الاستدلال به على كونه  
 شرط اصل الوجوب فانه غير تام واما كون الدليل اعم من المدعي

فان

فلا يصح المطلوب لان حرمه اخرج مطلقا مستلزم حرية اخرج  
 انما ص كما هو ظاهر قاله بيدي **قوله** لا يشيان سفرا يفيد انها لو قصدت  
 السفر يحرم عليهما ولعل الاولى التزام اجواز مع قصد السفر لان دفع  
 اعلا الضررين بار تكاثر ادانها من تقواعد شرعية ومن البين ان  
 ضرر كغيره من ضرر نفسى قاله شيخ بيدي **قوله** ونفقة المحرم عليها  
 كذا في شرح المدد ويرى وفي شرح الطحاوى لا يجب عليها ذلك وكفى  
 بينهما اذا قال المحرم لا اخرج الا بالنفقة وجبت عليها واذا اخرج من  
 غير شرط لا يجب واما نفقتها فيجب لها عند ابى يوسف اذا حجت حجة  
 فريضة مع محرم ولم يصح الزوج معها وقال محمد لا يجب لها فلو حج الزوج  
 معها لزمه النفقة وهذا اذا حجت بعد ما انتقلت الى منزل الزوج  
 فان حجت قبل ان تسلم ففسخ اليه فلا نفقة لها اجماعا وكذا الوجاروت  
 مكة او اقامت اقامة لا يحتاج اليها بعد ادائها سقطت نفقتها اجماعا  
 قاله في البحر الزاخر وقال شيخ عبد الرحمن في شرح منسك العنبر ان  
 حجت بالمحرم فلا نفقة لها عليه وقال محمد لا نفقة لها عليه سوا حجت محرم  
 او بدونه وهو الاظهر لانها ما نفقة نفسها انتهى **قوله** وقال كما في اذا  
 مضى يكون عن الفرض وبه صرح في شرح المنهج وغيره **قوله** فان  
 قلت الاحرام شرط عندكم لاجب بان الاحرام انما يتحقق عميق  
 نية الحج وبها يصير شارعا في افعاله بخلاف الوضوء فانه يتحقق قبل كسح  
 في الصلاة وتامة في الشئ **قوله** ولو وجد النسيب الاحرام قبل كونه  
 اى فوته قال الملا على وقال في البيهقي بالغيث المحرم ولو احرمت النسيب  
 او المنجون او الكافر ثم بلغ او افاق او اسلم ووقت الحج باق فان جددوا